مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 09 العدد: 04 السنة 2020 ص 348 - 378

تاريخ الإرسال: 2020/05/11 تاريخ القبول:2020/07/05

تداعيات أزمة وباء "كورونا" على العلاقات الدولية

The repercussions of the "Corona" epidemic crisis on international relations

د. توري يخلف Dr. Touri Ikhlef

جامعة البليدة (2) University of Blida (2)

Algeria

i.touri@univ-blida2.dz

الملخص:

يُعتبر وباء "كورونا" من أخطر وأسوأ الأوبئة التي شهدها المجتمع الدولي، فهو يهدِّد العالم في جميع المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تطرقنا إلى هذا الموضوع من أجل تبيان أهم الآثار التي خلّفها هذا الوباء على صعيد العلاقات الدولية؛ بغية كشف أهم الأسباب التي أدّت إلى ضعف التعاون الدولي في مواجهة هذه الجائحة، وتقديم بعض الاقتراحات التي تساعد على تعزيز التعاون الدولي في مثل هذه الأزمات.

ولقد خلصنا في بحثنا هذا إلى أنّ المصلحة الشخصية لبعض الدول، كانت من أهم أسباب تذبذب التعاون الدولي في مكافحة الوباء، مما أدّى إلى حدوث شرخ في العلاقات الدولية بسبب الآثار السياسية والاقتصادية الناجمة عن هذه الكارثة. كما أنّ أزمة وباء "كورونا" كشفت عدم صحة بعض أسس النظريات في العلاقات الدولية، كما كشفت أيضا هشاشة النظام الدولي الحالي؛ مما ينجم عنه حتما تغيّرات في العلاقات الدولية مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية؛ وباء "كورونا"؛ فيروس كوفيد-19.

المؤلف المرسل: توري يخلف، i.touri@univ-blida2.dz

Summary:

The Corona epidemic is considered as one of the most serious and worst epidemics that the international community has ever seen, as it threatens the world in all fields such as politics, economy and social. We have covered this topic to show the most important effects of this epidemic on the level of international relations, in order to reveal the main causes which led to the weakness of international cooperation to face this pandemic, and to suggest some issues that help to strengthen international cooperation in such crises.

We have concluded in our research that the personal interest of some countries was one of the main cause for the fluctuation of international cooperation in combating the epidemic, which led to a rift in international relations due to the political and economic effects of this disaster. The corona epidemic crisis has also revealed the invalidity of some fundamental theories in international relations, as well as the fragility of the current international order, inevitably resulting in changes in international relations in the future.

Key words: international relations; Corona epidemic; Covid-19 virus.

مقدمة

كان لتداعيات عصر العولمة، الأثر الكبير في التغيير الذي طال العلاقات الدولية، فقد أصبح العالم كقرية نظراً للتطور العلمي والتكنولوجي؛ وعليه، فإنّ أيّ حدث يقع في أيّ بقعة من هذا العالم، يمكن أن يكون له تأثير مباشر على بقية أجزاء المعمورة، ولهذا فإنّ الدول تبقى على علاقات منتظمة مع بقية الدول الأخرى، مما أعطى أهمية كبرى لدراسة العلاقات الدولية.

ولقد شهد المجتمع الدولي عدّة أحداث منذ ظهور الدولة بمفهومها الحديث، فكانت الحروب والنزاعات هي أبرز الأزمات التي شهدها العالم نظرا للصراع بين الدول على النفوذ والسباق نحو التسلح، ومع بداية التنظيم الدولي، بدأت الدول تعمل على التقليل من هذه النزاعات واللجوء إلى حلها بالطرق السلمية؛ بالمقابل كانت هناك أزمات تظهر من حين إلى آخر بسبب الأوبئة.

ولقد ظهرت بعض الأوبئة في العديد من الدول منذ القرن الـ17 ، من أشهرها طاعون لندن عام 1665 الذي أدى إلى وفاة حوالي 100.000 شخص، والأنفلونزا الإسبانية عام

1918 والتي انتقلت إلى العديد من دول العالم، فهلكت حوالي 50 مليون شخص في أقل من عامين، والأنفلونزا الآسيوية عام1957، والتي انتقلت إلى بعض الدول وهلكت حوالي أربعة ملايين شخص، أنفلونزا هونغ كونغ عام 1968، وفيروس الإيبولا عام 1976 الذي ظهر في بعض الدول الأفريقية وأودى بحياة حوالي 2200 شخص، وفيروس السارس عام 2002 الذي ظهر في بعض الدول الآسيوية...[1]

فالأوبئة تُعتبر أكبر تهديد واجهته البشرية بعد أزمات الحروب منذ الحرب العالمية الثانية، وبما أنها تهدد المجتمع الدولي برمته، فمن المفترض أنها تكون سببا للتضامن والتعاون الدوليين لمواجهتها، وتعزز قيم الإنسانية، وتدفع الدول إلى وضع خلافاتها جانبا، وتوجيه الاهتمام إلى كيفية إيجاد الحلول للتغلب على آثارها المدمرة.

إنّ مواجهة الأوبئة والأمراض، هي أحد الأسباب الرئيسية لنشأة التنظيم الدولي الحديث من أجل التعاون الدولي، ففي عام 1851، انعقد مؤتمر للدول الأوروبية للتباحث في التصدي للكوليرا والطاعون والحمّى الصفراء، ثم بدأت نشأة أنظمة الصحة العامة الحديثة في العشرينيات من القرن الماضي في البلدان الأكثر تقدما ثم انتقلت مع تجاربها إلى البلدان الأخرى، فهذه أولى آليات التعاون التي ظهرت في المجتمع الدولي، ثم تم إنشاء منظمة الصحة العالمية في نهاية النصف الأول من القرن العشرين، والتي ترصد وتوجه وتضع المعايير لتجسيد التعاون الدولي في هذا المجال.

وعلى غرار الأوبئة السابق ذكرها، والتي كانت تظهر في فترات متفرقة، ظهر فجأة فيروس"كورونا"المستجد "كوفيد–19"، والذي يُعتبر– حسب المتخصصين– أخطر أزمة وبائية غير مسبوقة في العلاقات الدولية في الألفية الثالثة، كما وُصف بأنه أكبر حالة استنفار طبي في التاريخ على مستوى النظام الدولي، فمنذ بدايات اكتشافه في مدينة "ووهان" "Wuhan" الصينية أواخر ديسمبر 2019، وحتى نهاية شهر أفريل من عام 2020، امتد الفيروس من الصين، إلى معظم أنحاء العالم.

ولقد تعاملت جميع الدولُ التي امتدّ إليها الفيروس، والدول الأخرى التي تحاول منع امتداده إليها، مع هذه الأزمة بإجراءات مشابهة، والتي تضمنت غلق الحدود، ووقف رحلات الطيران، والعزل الصحي، وتعليق الدراسة وإلغاء التجمعات والفعاليات العامة،

وحتى الشعائر الدينية؛ فإلى غاية 10 ماي 2020، أشارت بعض الإحصائيات غير الرسمية (موقع wikipedia.org) إلى أنّ الوباء انتشر في 185 دولة، وأصاب حوالي أربعة ملايين شخص، توفى منهم أكثر من 179ألف.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة الآثار التي خلّفها هذا الوباء، والكشف عن أسباب فشل التعاون الذي منيت به معظم الدول في مواجهته، وتقديم بعض الاقتراحات، والتي من شأنها أن تعزز روح التعاون بين الدول لمجابهة مثل هذه الأزمات بغية تحقيق أمن صحي أفضل.

مما سبق، وفي ظل ما يشهده العالم من تدنى القيم الإنسانية والأخلاقية كمُكوِّن أساسي للعلاقات الدولية لصالح "قاعدة المصلحة" التي جعلت الأقوياء يستغلون الضعفاء، وفي ظل أزمة انتشار وباء "كورونا" على نطاق واسع من مشارق الأرض إلى مغاربها، نطرح الإشكالية التالية: ما هي آثار انتشار وباء "كورونا" على العلاقات الدولية؟

للإجابة على هذه الإشكالية، اتبعت المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لتبيان أهم الآراء حول نظريات العلاقات الدولية، ومدى الآثار التي طالت هذه العلاقات بسبب هذه الجائحة، وتبيان آراء المفكرين والسياسيين حول مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الأزمة التي سبّبها هذا الوباء.

ولقد عالجت الموضوع في مبحثين اثنين، تطرقت إلى مفهوم العلاقات الدولية في المبحث الأول، ثم واقع ومستقبل العلاقات الدولية على ضوء أزمة وباء "كورونا" في المبحث الذي يليه.

المبحث الأول– مفهوم العلاقات الدولية

يرى فريق من الباحثين أنّ مفهوم العلاقات الدولية حديث العهد نسبياً، فلم يظهر في الفكر الغربي إلاّ على يد الفيلسوف الإنجليزي"جيرمي بنثام" "Jeremy Bentham" في نهاية القرن الثامن عشر، ولكن هذا المصطلح شاع بعد ذلك، وأصبح يُطبَّقُ على عدة مجالات كالقانون الدولي، والتجارة الدولية، والمنظمات الدولية، ثم العلاقات بين الأمم والشعوب.[2]

المطلب الأول– تعريف العلاقات الدولية وخصائص الأسس التي تقوم عليها

تُعتبر إشكالية تعريف العلاقات الدولية من أبرز الإشكاليات التي تواجه الباحثين في هذا المجال، وعلى الرغم من المحاولات المتعددة التي بُذلت منذ أمد طويل، إلاّ أنّه يصعب الإجماع على تعريف جامع لها. فقد أثبت الواقع قديما وحديثا أنّ العلاقات الدولية قد بلغت من التعقيد حدّا يمكن معه أن تتعدّد طرق دراستها وفهمها،[3] ورغم عدم وجود تعريف شامل وجامع للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين والمختصين، فإنّ الاطلاع على مختلف التعاريف، يبيّن لنا أنّ العلاقات الدولية ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية.[4]

الفرع الأول– تعريف العلاقات الدولية

هناك عدة مفاهيم للعلاقات الدولية في إطارها العام، ويختلف تعريف هذا المصطلح من مؤلِّف إلى آخر، فالعلاقات الدولية تُوصَفُ بأنها مجموعة من الأنشطة والتفاعلات وردود الأفعال بين مختلف دول العالم، وعبر الحدود القومية. وترتبط دراسة العلاقات الدولية بتحليل وتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في إطار إقليم ما؛ يعني العلاقات بين الدول.[5]

فهناك من يرتكز على الفرد كوحدة للتحليل في تعريفه للعلاقات الدولية، ومن بين هؤلاء الباحثين "نيكولاس سبيكمان" "Nicolas Spykman"، الذي عرّف العلاقات الدولية بأنّها العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، وهناك عدد كبير من الباحثين يرون بأنّ الدولة هي الطرف الوحيد في العلاقات الدولية، وأنّ الفاعلين الآخرين لا يمثلون سوى كيانات تترجم إرادة الدولة من خلال واجهات أخرى، ومن أبرز المدافعين عن هذا الرأي "هانز مورغانتو""Hans Morgenthau"، "كوينسي"Quincy" و"فيرالي" "Virally"، وغيرهم.[6]

ويرى البعض الآخر بأنها علاقات شاملة، تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية، سواء كانت علاقات رسمية أو غير رسمية، وهناك تعريفات مختلفة ومتنوعة، وفي مجملها تركز على موضوع التفاعل بين الوحدات الدولية، والتي هي في الغالب دول؛ لأنّها هي التي تصنع القرارات المؤثرة على الحرب والسلم. ولكن في الوقت الحاضر

لم تعد العلاقات مقتصرة فقط على الدول، وإنّما دخلت كيانات أخرى إلى المجتمع الدولي، أصبح لها تأثير فاعل مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، كالشركات متعددة الجنسيات؛ لذا، أصبح التفاعل بين هذه الوحدات على نطاق أوسع من التفاعل بين الدول، وأصبح لها تأثير أكبر بكثير من تأثير الدول.[7]

ويُعرِّفُ "جون بورتون" "John Burton" العلاقات الدولية بأنّها علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ، ويرى "رينولدز""Reynolds" أنّها تهتم بدراسة طبيعة وإدارة التأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن إطار من الفوضى، وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل، ويُعرِّفُها "ماكيلاند" "McClelland" بأنّها دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية، بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات.[8]

الفرع الثاني– خصائص أسس العلاقات الدولية في الحضارة المعاصرة

تقوم العلاقات الدولية في الحضارة الغربية المعاصرة على أسس، تتميز بخاصيتين أساسيتين، هما:

أولا– هشاشة الأساس الأخلاقي الذي يرتكز عليه المنهج

تُعتبر قواعد الأخلاق الدولية مجموعة من المبادئ السامية التي يمليها الضمير العالمي، ويُقيِّد بها تصرفات الدول وفقاً لمعايير الأخلاق الفاضلة والمروءة والشهامة، وليس وفقا لاعتبارات الإلزام القانوني، ومن أمثلة هذه القواعد، تلك التي تقضي باستعمال الرأفة في الحروب والابتعاد عن الكذب والخداع في العلاقات الدولية، وتقديم العون والغوث إلى الدول المنكوبة.[9]

ولكن الواقع يُثبِتُ أنّ القوة الإلزامية للقيم الأخلاقية في مجال العلاقات الدولية في الغرب تعاني من عوامل ضعف، وهذا بسبب نظرته إلى الأخلاق بوجه عام، لأنّه ينزَع إلى استخدام السياسية للتنفيس عن نَزْعاته اللاأخلاقية، وحتى عندما نُسَلِّمُ بأنّ للقيم الأخلاقية أثراً ما في العلاقات الدولية، تواجهنا مشكلة أخرى، تتمثل في الغموض الذي يكتنف تحديد الأخلاق الدولية.[10] وما يجعل الأخلاق الدولية على ما هي عليه من

غموض، هو عدم تحديد معناها بوضوح، كما أنّه لم يُوجد بعدُ اتفاقٌ بين المفكّرين على العلاقة بين قواعد الأخلاق الفردية وقواعد الأخلاق الدولية، في حين هناك بعض المدارس الفكرية تُنكِرُ الأخلاق الدولية كليَّةً، متبعة في ذلك الفكر المكيافيلي.[11]

إنّ الأخلاق تدعم وتزيد من مستوى التلاحم والتعاون بين الدول، بينما يؤدي الصراع إلى زيادة التوتر على مستوى العلاقات الدولية؛ فقوة المعايير، والقيم الأخلاقية بالنسبة لأصحاب هذا الاتجاه – المثاليون– خير وأبقى من القوة المادية ونظم توازن القوى، لأنّها تتسم بالاستمرارية والثبات.[12] ويرى "ألبرت أينشتاين" أنّ المخرج يكمن في الإيمان بالقيم الإنسانية، أو بالعودة إلى نوع من الدين...[13]

ولقد طبّق المسلمون– الملتزمون بالإسلام– منهج الإسلام في العلاقات الدولية، بالرغم من أنّ هذا المنهج كان دائما يُطبق من جانب واحد، وهذا أكبر دليل على إمكانية تطبيقه عمليا. ولو كانت الدول الغربية متحضرة فعلاً، لارتضت الالتزام بتطبيق القانون ومعايير الأخلاق الإنسانية، وحتى التأثير الثقافي الطاغي للحضارة الغربية على العالم الإسلامي، جعل الدول الإسلامية في كثير من الأحيان، تُطبِّقُ المنهج الغربي في العلاقات الدولية، سواءً فيما بينها أو فيما بينها وبين الغرب، وغابت في كثير من الأحيان عن الفكر الإسلامي المعاصر مبادئ المنهج الإسلامي.[14]

ثانيا– عدم فاعلية قواعد القانون الدولي

هناك عدة قواعد قانونية جديدة أفرزتها ظاهرة العولمة لتتماشى مع أهدافها التوسعية، جعلت قواعد القانون الدولي تُوصفُ بالهشة؛ حيث نجد أنّ الاتفاقيات الدولية التي تصبح نافذة، تُبرَمُ حسب رغبة القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا مَكْمَنُ الخطر؛ حيث أصبحت العولمة تُأثر على القانون الدولي كموضوع رئيسي للاتجاه المعياري في شقه القانوني، فالقانون الدولي أصبح يمثل البنية الضعيفة للعلاقات الدولية، لأنّه قانون من صنع الأقوياء، ويستخدم فقط لخدمة مصالح هؤلاء على حساب الضعفاء.[15]

فالقانون الدولي المعاصر تعرّض لانتقادات شديدة، وقد ذهبت بعض الانتقادات إلى التشكيك في فعاليته، وأحيانا في كونه قانونا كغيره من فروع القانون الأخرى،[16] في

هذا الصدد، يذكر "كيسنجر" "Kissinger" عن "روزفلت" "Roosevelt" أنّه رفض التأثير المفترَض للقانون الدولي؛ حيث يرى أنّ الذي لا تستطيع الدولة حمايته بقواها الذاتية، لن يحميه الآخرون.[17] ومعظم هذه الانتقادات الشديدة التي تعرّض لها القانون الدولي، كانت بسبب عدم امتثال الدول لمبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني- أهم النظريات في العلاقات الدولية

يُعرِّفُ "كينيث والتز" "Kenneth Waltz " النظريّة بأنّها مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة، وفي إطار العلاقات الدولية المقصود بها وضع افتراضات حول الظاهرة السياسية الدولية مثل الحروب والأزمات والأحلاف، ويرى "فليب بريار" Philippe Braillard" أنّ نظرية العلاقات الدولية هي مجموعة متجانسة ومنهجية من الافتراضات، هدفها توضيح مجال العلاقات الاجتماعية والتي نسميها بالدولية، وهي موجهة أصلا لتفسير هذه العلاقات وهيكلها وتطورها، ولاسيما تحديد العوامل الحاسمة التي تؤثر فيها؛[18] فما هي أهم هذه النظريات؟

الفرع الأول- النظريات الكلاسيكية في العلاقات الدولية

تشمل أغلب الكتابات التي تناولت بالشرح والتحليل نظريات العلاقات الدولية عددا من المواقف النظرية والنظم الفكرية المهيمنة تاريخيا على هذا الحقل المعرفي؛ بحيث تشترك جميعها في أهمية النظرية في فهم العالم وتفسير العلاقات بين الدول، وتسعى لإنشاء روابط منطقية بين التنظير والواقع.[19] وأهم هذه النظريات هي النظرية المثالية(أولا)، والنظرية الواقعية(ثانيا)، والنظرية الليبرالية(ثالثا)، إضافة إلى النظريات المعاصرة الأخرى.

أولا- النظرية المثالية

تبنّتها المدرسة المثالية، والتي تُعتبر إحدى المدارس الفكرية في مجال دراسة العلاقات الدولية، وتمثل أفكار المدرسة المثالية إطاراً فكرياً يهتدي به صانعو القرار في رسم وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وتستند المدرسة المثالية عموما على أفكار تقليدية مجردة مستمدة أساسا من مبادئ مثالية للسياسة الخارجية، وهي مبادئ تعكس في الغالب وجود معايير أخلاقية وقواعد قانونية دولية.[20] ولقد سيطرت المدرسة المثالية لفترة طويلة،

وكانت تدعو إلى تغيير الواقع الدولي وإيجاد مجتمع دولي مثالي تحكمه معايير أخلاقية تستمدُّ جذورها من فكرة الحقوق الطبيعية والقانون الطبيعي.[21]

ولكن آمال المثاليين انهارت بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وظهرت مفاهيم جديدة على المستوى الدولي، كالقوة والمصلحة، وتغيّر معها اتجاه العلاقات الدولية، وتبلورت مع هذه التحولات النظرية الواقعية من خلال أفكار"ريمون آرون" "Raymond Aron" و"هانز مورغانتو"، وقد جاءت هذه النظرية لدراسة عامل القوة من خلال الحروب والنزاعات، وإضفاء الشرعية على التدخلات غير المشروعة التي وقعت أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، ولم تستطع عصبة الأمم إيجاد حل لها.[22]

ثانيا- النظرية الواقعية

تبنّتها المدرسة الواقعية، وهي المدرسة الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية على حسب تعبير "ويل ويلكينسون" "Will Wilkinson"، وتعود جذور المدرسة الواقعية إلى الإيطالي "نيكولا مكيافيلي"" Niccolò Machiavelli"،[23] ولقد جاءت كرد فعل على المدرسة المثالية بسبب الخلل الذي أصاب العلاقات الدولية في الثلاثينيات حينما تعرض المنهج القانوني المثالي إلى انتكاسة شديدة وإلى خيبة أمل كبيرة.[24]

وينطوي اسم الواقعية ضمنا على نظرة إلى العالم، لا تقوم على مثالية مطلقة، بل على تصور واقعي، ذاتي الوصف لكيفية عمل السياسة الدولية بصورة فعلية؛[25] ويؤكد الواقعيون أنّ الدول تمثل الطرف الأساسي أو مركز القوة في القضايا الدولية، وهذا يعني أنّ لغة "سياسة القوة" تساعدنا على فهم تصرف الدولة، وماعدا ذلك، يُعتَبَرُ ذو أهمية ثانوية، كدراسة المنظمات الإقليمية والدولية أو المنظمات الاقتصادية أو القانونية.[26] ويرى الواقعيون أنّ الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، بل الفاعل الوحيد، وأنّ العلاقات الدبلوماسية- الإستراتيجية بين الدول هي لب العلاقات الدولية الفعلية.[27]

فالنظرية الواقعية، لازالت سائدة في الواقع الدولي، لأنّ أنصار هذه النظرية يرون أن الدول ستظل في المستقبل تُحدِّدُ اهتماماتها الأمنية وفقا لمصالحها الخاصة، وهذه الفرضية تجد لها تعبيرات قوية في القراءة المتشائمة لطبيعة العلاقات الدولية التي هي صراع من أجل القوة، أين تهتم الدولة بأمنها الذاتي بعيدا عن أمن الآخرين لتحقيق

مصلحتها المُعَبَّرِ عنها بالقوة، وهذا ما يؤكده "هانز مورغانتو" ، بقوله: إنّ المرجع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية، هو مفهوم المصلحة المحدَّدة بناءً على القوة.[28]

أما الواقعيون الجدد من أمثال" كينيث والتز" فيخالفون الواقعيين الكلاسيكيين، إذْ يرون أنّ المحدِّد الحاسم في سلوك الدولة، ليس الطبيعة الإنسانية باعتبار أنّ القادة السياسيين يفترض أنهم أطراف وطنية فاعلة، بل هو بنية النظام الدولي.[29] ويفترض الواقعيون الجدد أنّ كل دولة ستكون مهتمة بالمكاسب النسبية من التعاون، أي بمدى الكسب الذي تحققه الدول الأخرى ومدى الكسب الذي تحققه هي ذاتها، وهذا يعني تركيز الواقعية الجديدة على توازن القوى.[30]

وأهم الانتقادات التي وُجِّهت لهذه النظرية تتمثل فيما يلي:

– الواقعية جعلت القوة مُحدِّداً وحيداً في سلوك الدولة السياسي، بينما هناك مُحدِّدات أخرى قد تساهم في تشكيل سلوك الدولة السياسي، مثل المُحدِّدات الدينية والأيديولوجية والاجتماعية.

– رؤية الواقعية تجاه النظام الدولي، هي انعكاس للرؤية الغربية تحديداً؛ حيث تشتدّ المنافسة بين الدول على توسيع رقعة المصالح خارج الحدود الجغرافية، وتعزيز الهيمنة على دول الجنوب التي لا حول لها ولا قوة أمام الأطماع الغربية.[31]

– النظرية الواقعية، تقوم قبل كل شيء على رؤية محدَّدة للعلاقات الدولية وفق نمط العلاقات الدولية التي كانت قائمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع وجود نظام دولي متجانس نسبيا؛ إلاّ أنّه لا يمكن تطبيقها على النظام الدولي المعاصر.

– مصطلح المصلحة الوطنية المُعرّف وفقاً لمصطلح القوة، تعرّض هو الآخر للانتقاد؛ فالمصلحة الوطنية لا يمكن تحديدها وقياسها بسهولة وبشكل موضوعي، لأنّها مفهوم ذاتي بشكل كبير، وينطبق على فترة لم يكن فيها النظام الدولي متجانسا.[32]

ثالثا– النظرية الليبرالية

تُعدُّ الليبرالية أكثر التقاليد الفلسفية – التي نبعت من التنوير الأوروبي– صموداً وتأثيراً، وهي نظرية تدافع عن العقلانية العلمية، والحرية وحتمية التقدم الإنساني، كما تعتبر أيضا نموذجا للتنظيم الاقتصادي، وعلى الرغم من نَسَبِها القديم، يمكن قياس نفوذ

الليبرالية اليوم من خلال إنتاجها لأعمق اتجاهين في السياسة الدولية الراهنة، وهما انتشار الديمقراطية عقب الحرب الباردة، وعولمة الاقتصاد، وهناك العديد من التيارات في الفكر الليبرالي تؤثر على دراسة العلاقات الدولية.[33]

أما الليبراليون الجدد، فيفترضون أنّ الدول تهتم بشكل أساسي بالمكاسب المطلقة التي تُجنَى من التعاون؛ ومادامت الدول راضية عن وضعها، فإنّها لن تهتم كثيرا بأوضاع الدول الأخرى؛ إذن القضية الأساسية بين الواقعيين والليبراليين الجدد، تتعلق بالمكاسب المطلقة مقابل المكاسب النسبية الناجمة عن التعاون.[34]

ومن أبرز الانتقادات الموجهة للنظرية الليبرالية ما يلي:

– الليبرالية تجنح إلى الاعتقاد المثالي الذي لا يجعل الواقع العملي يُشكِّلُ جزءاً من تصوراته، فهي مثلا تُعوّلُ تعويلاً كاملا على القانون الدولي ودور المنظمات الدولية، دون أن تلتفت التفاتا كافيا إلى أهمية عنصر القوة ودورها في تشكيل السلوك الدولي السياسي.

– الليبرالية لا تعتني بطبيعة الدول التي تقوم على عدم قبول وجود عنصر يزيد قوّةً في النظام الدولي عليها، فكل دولة تبحث عن تحقيق توازن القوى في محيطها، وهذا المطلب لا يتحقق من خلال إعمال القانون الدولي وجهود المنظمات الدولية، بل من خلال تضخيم دور القوّة الذي تُهمله المدرسة الليبرالية، فكان يتعيّن على المدرسة الليبرالية أن تُولِي عنايةً لائقةً لمسألة القوة ودورها في توجيه سلوك الدول السياسي.[35]

الفرع الثاني– النظريات المعاصرة في العلاقات الدولية

إنّ التعدد في مدارس العلاقات الدولية، يجعل من الصعوبة بمكان إغفال الدور الإيجابي لكل مدرسة في فهم الظاهرة الدولية وتفسيرها ودراسة تحولاتها وتطورها، وتعمل كل مدرسة على تفكيك جانب مهم منها، وتعيد تركيبه وفقاً لفرضياتها التي لا تتوافق بالضرورة مع ما تنطلق منه المدرسة الأخرى؛ لذلك يذهب بعض الباحثين في العلاقات الدولية إلى ضرورة تبنِّي أكثر من نظرية بغية تكوين فهم موضوعي وتفسير منطقي للظاهرة موضوع الدراسة.[36]

أولا- النظرية الوظيفية السوسيولوجية

لقد كانت أولى بدايات ظهور الاتجاه الوظيفي في تحليل الظواهر الإنسانية في علم الاجتماع، وبالتالي كان الفضل لعلماء الاجتماع الأوائل في صياغة المفاهيم الوظيفية التي اتخذت كوحدات تحليل البناء الوظيفي؛ وفي بداية القرن العشرين إلى غاية الستينيات منه، قام عدد من علماء الاجتماع بتطوير وصياغة مفاهيم النظرية الوظيفية السوسيولوجية في خضم شهرة النظرية الماركسية؛ فالاتجاه الوظيفي في تحليل العلاقات الدولية يبدأ بتناول كل من الوظيفة السوسيولوجية، ثم الوظيفة التقليدية في العلاقات الدولية، ثم الوظيفة الجديدة، ويُعتبر "دافيد ميتراني" "David Mitrany"، أحد أكبر المُنَظِّرِين للاتجاه الوظيفي في مجال نظرية العلاقات الدولية، والذي حاول أن يعالج فكرة السيادة، وتبيان مدى عملها كوظيفة للتكامل الوظيفي.[37]

ثانيا- نظرية التلاقي

إنّ التفسير الحضاري الديني الذي يقدمه "هنتنغتون" "Huntington" للعلاقات الدولية من العولمة إلى الهيمنة، يتصل بما نسميه "نظرية التلاقي" كمدخل لتحليل العلاقات الدولية في ظل التحولات العالمية الراهنة، والفكرة الأساسية في إطار هذه النظرية تدور حول التمييز بين مراحل ثلاث رئيسية في تطور الحضارات انطلاقا من مدخل السُنن(سُنن الفطرة في الإنسان والمجتمع والحضارات، والسُنن الكونية، والسُنن التشريعية)، ومعيار التمييز بين تلك المراحل هو العلاقة بين الحضارة والدولة والسياسة من ناحية، والدين والأخلاق والثقافة من ناحية أخرى.[38]

ثالثا- النظرية الكونية

إنّ من بين ما تهتم به العولمة هو تنامي درجات التماثل بين المجتمعات والمؤسسات في كافة مجالات الحياة، بطريقة تعمل على تحفيز هذه المجتمعات والمؤسسات من أجل إقامة حكومة عالمية موحدة تكون خاضعة لنمط حكم واحد، وفي هذه العملية تقترن العولمة بالأنسنة، وكأنها دعوة صريحة إزاء العناية بالمنظور المعياري للعلاقات الدولية، مما يعني أنّ مصدر العولمة ليس القوة فحسب، وإنما الأخلاق أيضا.[39]

فالعلاقات الدولية في ظل الظاهرة الكونية "العولمة" تتميز بمجموعة من الخصائص، يمكن تحديد ملامحها فيما يلي:

– تُشجِّعُ العولمة على زيادة التعاون عبر الحدود بين مقاطعات الحكومات المختلفة.

– تحمل العولمة توسعا كبيرا للتنظيم فوق الدولة بواسطة الوكالات الإقليمية والعالمية المسيرة كونيا، مثل منظمة التجارة العالمية والمؤسسات العالمية الأخرى الرسمية وغير الرسمية.

– وجود تنوع كبير في الأشكال التنظيمية العالمية والقضايا المركزية المطروحة على المؤسسات العالمية، والتنوع في الطرق والتكتيكات الخاصة بالعمل الدولي ومعالجة المشاكل الدولية.[40]

ونشير في الأخير إلى أنّ هدف العلاقات الدولية، هو السعي للحصول على معرفة عامّة حول سلوك الجماعات السياسية وسلوك الأفراد، والمساعدة على فهم الأحداث أو القضايا السياسية. وتشتمل العلاقات الدولية على وسائل وطرائق تحليل الافتراضات والوقائع السياسية عن طريق إجراء الاستنباط وتصنيف الأهداف القيمية، واختيار البدائل وبيان نتائجها المحتملة واختيار الطريقة الأكثر ملائمة للوصول إلى الغاية المطلوبة.[41]

المبحث الثاني– واقع ومستقبل العلاقات الدولية على ضوء أزمة وباء "كورونا"

تشهد العلاقات الدولية العديد من الأحداث والقضايا التي تكون مروِّعة ومعقدة، وعن طريق النظريات، يستطيع المراقبون التفكير بشكل نقدي ومنطقي ومتماسك، وهذا عن طريق ترتيب هذه الظواهر وفق فئات قابلة للتحكم؛ بحيث يمكن اختيار وحدات ومستويات التحليل الملائِمة، والتعرّف على الارتباطات والأنماط البارزة، حيثما يكون ذلك ممكنا. ويعتمد تأويل الواقع دائما على الافتراضات النظرية بغية تفسير وفهم الأحداث والقضايا التي تؤلف العلاقات الدولية بالرجوع إلى إطار مفاهيمي فقط؛ وتقدم لنا نظرية العلاقات الدولية اختياراً من أحد تلك الأطر.[42]

المطلب الأول– واقع العلاقات الدولية في ظل أزمة وباء "كورونا"

شهدت الساحة الدولية توقيف العمل بالعديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف المُنَظِّمة للعلاقات الدولية في شقيها السياسي والاقتصادي، فقد تم توقيف العمل

بمقتضيات الاتفاقيات الدولية ذات الأهمية القصوى، كحرية انتقال الأشخاص بَرّاً وبحراً وجوّاً، واتخذت جميع دول العالم تدابير غلق حدودها في وجه الوافدين من خارج الحدود الإقليمية للدولة، بالرغم من التكلفة الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية التي تنجم عن اتخاذ مثل هذه التدابير الصارمة.[43]

الفرع الأول– واقع العلاقات السياسية والاقتصادية

إنّ أزمة الانتشار الواسع النطاق لفيروس "كورونا"، تركت آثاراً وخيمة على جميع الأصعدة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وهزّت روابط العلاقات الدولية بين العديد من الدول، وعليه، سنتطرق إلى واقع العلاقات السياسية(أولا)، ثم واقع العلاقات الاقتصادية(ثانيا).

أولا– واقع العلاقات السياسية

لقد ظهرت الصين كأهم فاعل مؤثر في الساحة العالمية في ظل تفشي انتشار جائحة "كورونا"، وذلك بتطوير قدرتها على التحكم والسيطرة على المخاطر والآثار الناتجة عن هذا الوباء، مما دفع العديد من دول العالم للاستفادة من تجربة الصين في مواجهة الفيروس وطلب المساعدة منها، وبالتالي فتح علاقات جديدة للصين على المستوى العالمي، فقد أبدعت الصين في أن تكون صاحبة الدور الإنساني في نقل تجاربها وإرسال وفودها إلى الدول التي تفشى فيها الفيروس؛ وبالتالي يمكن أن تكون الفرصة المواتية لصعود الصين للتحكم في بعض القضايا العالمية.[44]

وعلى النقيض من ذلك، فقد امتنعت الولايات المتحدة حتى الآن عن تجميد عقوباتها أو إلغائها، والتي تفرضها على بعض الدول، بل رفعت من حِدّة إجراءاتها ضد إيران على الرغم من أنّ هذه الأخيرة تُعتبر من أشد الدول تعرضا لخطر الوباء؛ فلم تفلح كل المناشدات الدولية للإدارة الأمريكية بفك الحصار أو تخفيفه عن إيران التي تُعَبّرُ باستمرار عن معاناتها في المجالات الطبية والصحية.[45] كما وجّه الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"Emmanuel Macron " تهديداً لبريطانيا على وقع الوباء؛ حيث هدّد بإغلاق حدود بلاده معها، إذا تقاعس رئيس وزرائها "بوريس جونسون" " Boris Johnson" عن اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لاحتواء تفشي الفيروس.[46]

كما نشبت أزمة بين الولايات المتحدة وأوروبا على خلفية انتشار الفيروس، فقد أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" "Donald Trump" عن حظر السفر إلى أوروبا باستثناء بريطانيا، فكان وقع الصدمة داخل الاتحاد الأوروبي الذي أعلن رفضه القرار الأحادي نظراً لتداعياته الاقتصادية. كما أنّ تصريحه عن تقديم مليار دولار لشركة ألمانية من أجل تطوير العلاج من الفيروس، قد أشعل حرباً كلامية بين القارتين، إلى درجة أنّ مسؤولاً ألمانياً، ردّ على الرئيس الأمريكي قائلا: ألمانيا ليست للبيع.[47]

ومن جهة أخرى، فرضت السلطات الصينية قيودا صارمة ردا على التدفق المفاجئ لحالات COVID-19 من روسيا خلال الأشهر الثلاثة التي تلت دخول الصين لأول مرة عدوى الفيروسات التاجية في "ووهان"، وفي الأيام التي تلت بدء إغلاق الحدود بين البلدين، أصبحت حالات الفيروس التاجي الجديدة مصدرا للتوتر بين الصين وروسيا.[48]

كما حذر البعض من أنّ جائحة فيروس "كورونا" المستجد، تُنذِرُ بدَّق إسفين في العلاقات الأمريكية الخليجية، خاصة مع السعودية والإمارات، وجاء في المقال الذي كتبه "جيمس دورسي""James Drosey" الباحث المتخصص في السياسات الدولية بجامعة "نانيانغ" "Nanyang" التقنية في سنغافورة، أنّ المؤشرات الأولية تنبئ بأنّ الوباء الفتاك يزيد طين الصراعات الجيوسياسية والعرقية والسياسية والطائفية في الشرق الأوسط بَلَّةً، بدلاً من أنْ يكون أداة لإقامة الجسور وبناء الثقة بين دول المنطقة.[49]

ثانيا- واقع العلاقات الاقتصادية

في ظل انتشار الفيروس، سجل النمو العالمي هبوطا حادّاً في الاقتصاد، والذي اقترب من حافة الرّكود، فلقد توقعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" "ESCWA" بأنّ توسع انتشار رقعة الوباء، سيتسبّب في خسائر تزيد عن 42 مليار دولار في العالم العربي خلال سنة 2020، وذلك بسبب توقف الحركة التجارية والصناعية وفرض حظر التجول على المواطنين، رغم التحديات التي تمرّ بها المنطقة العربية بسبب حالة عدم الاستقرار.[50]

ومن حيث التداعيات الاقتصادية، يشير بعض الباحثين إلى أنّ نسبة مساهمة هذه الدول في الاقتصاد العالمي، لا تزال بسيطة للغاية وتكاد تكون منعدمة، فأفريقيا مثلا

تساهم بما نسبته 04% من الاقتصاد العالمي حسب تقديرات البنك الدولي لعام 2019؛ ولذلك فالأضرار التي أصابت الدول الاقتصادية الكبرى في العالم، لم تؤثر بنفس الجسامة التي تعرضت لها دول الجنوب(دول العالم الثالث).[51]

فلقد وصل الأمر إلى ما لا يكاد يصدقه العقل بسبب هذه الأزمة، فقضية السطو على شحنة الكمامات التي كانت موجهة إلى ألمانيا، وقرصنة الباخرة التي كانت تحمل مواد كحولية طبية إلى تونس، وتحويل وجهتها نحو إيطاليا؛ [52] وعجز الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر دولة صناعية في العالم عن توفير كمامات عازلة للعاملين في المجال الطبي، رغم أنّ تكلفة الكمامة الواحدة،لا تبلغ دولاراً واحداً؛[53] لخيرُ دليل على صحة ما نقول.

الفرع الثاني– مدى التعاون الدولي لمكافحة الوباء

إنّ وباء "كورونا" خلّف أزمة عالمية لم يتعرض لها العالم تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فرضت ضرورة التفاعل والترابط والتشارك، واستنفار كل الجهود والإمكانيات والقدرات في مواجهتها، لأنّ التداعيات لم تستثنِ دولة أو شعباً، وتم رصد ميزانيات للمواجهة تجاوزت الخمسة تريليون دولار حتى منتصف شهر مارس2020 من جانب الدول الأكثر تضرراً والأكثر إدراكاً لحجم الخطر المتوقع داخلها.[54]

ولقد شعرت بعض دول العالم بالمسؤولية لوقف انتشار الوباء مثل روسيا والصين وإيطاليا، فهبّت روسيا لدعم الصين والوباء في أَوَجِّهِ، وفعلت إيطاليا نفس الشيء، ثم ردّت الصين الجميل لإيطاليا بمجرد أنْ شعرت بأنّ لديها إمكانية مدّ يد العون. وأعلنت الصين أيضاً عن استعدادها لمد يد العون لكل دولة تطلبه، خاصة وأنّ خبرتها في مقاومة الوباء أوسع من خبرات الدول الأخرى.[55]

فالعملاق النائم استيقظ بعد حسم معركة الفيروس ليظهر نفسه للعالم كدولة قوية، أحسنت تقدير الموقف حكومة وشعباً، ولتقدم يدها بعد ذلك لمساعدة الدول التي كانت توصف بالقويّة، والتي أصبحت اليوم تصارع الوباء بكلفة باهظة، فمارست الصين بذلك ما يسمى بالدبلوماسية الصحية لتعزيز مكانتها في الساحة الدولية، ومثال ذلك تجربتها مع إيطاليا التي وجدت الصين واقفة إلى جانبها في الوقت الذي تخلت عنها دول الاتحاد

الأوروبي، هذا ما دفع بعض مواطني إيطاليا إلى إنزال علَم الاتحاد الأوروبي، ورفع العلَم الصيني مكانه.[56]

وفي نفس السياق، أثبت التعاون الصيني– الجزائري مرّة أخرى مدى تماسك العلاقات بين البلدين؛ حيث أنّ سرعة الاستجابة الجزائرية والصينية، أفضت إلى تبادل المساعدات بمختلف أنواعها بين الطرفين من أجل مكافحة وباء "كرونا"، وهذا يدل على عمق العلاقات بينهما، وهو ما يندرج ضمن أبعاد متعددة، تاريخية ودبلوماسية وإنسانية؛ مما يجعل مثل هذا التعاون مثالا يُقتدى به، خاصة في زمن الكوارث والأزمات الإنسانية بعيدا عن الاعتبارات السياسية.[57]

وعلى العكس من هذا، نجد أنّ الرئيس "دونالد ترامب" قد ربط تقديم مساعدات إنسانية لإيران– والتي كانت في بداية الأزمة تعتبر ثاني أكبر بؤرة لتفشي الفيروس عالميا بعد الصين– مقابل التزامها بشروط سياسية، كانت إدارته قد فشلت في الحصول عليها من إيران بالطرق الدبلوماسية أو حتى العسكرية، مما يكشف مستوى أخلاق الرجل ونوعية القيم التي يتحلى بها.[58]

وعلى غرار الولايات المتحدة الأمريكية، ظهرت في إسرائيل معالم العنصرية والتمييز ضد الفلسطينيين والسعي لحرمانهم من الإمكانيات الضرورية لمكافحة الفيروس، والغريب والمفاجئ أنّ إسرائيل بدلاً من مساعدة الفلسطينيين في مواجهة الوباء، أو على الأقل إزالة حصارهم في هذا الظرف الإنساني العالمي، فقد أعلن رسميا وزير الحرب الإسرائيلي "نفتالي بينيت" "Naftali Bennett" أنّه يجب إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حماس في غزة مقابل تقديم أي مساعدات طبية وإنسانية لقطاع غزة لمواجهة أزمة "كورونا".[59]

ومن جهة أخرى، عانت صربيا العضو في الاتحاد الأوروبي من تنكّر دول الاتحاد وتجاهلها لطلباتها المتكررة بتزويدها بمعدات ولوازم طبية لمواجهة فيروس "كورونا"، مما دفع رئيسها "الكساندر فوسيك""Aleksandar Vučić" إلى القول أنّ التضامن الأوروبي غير موجود، وأنّ قرار منع تزويدنا بالمعدات الطبية اللازمة لمواجهة وباء "كورونا "صدر

عن جهات كانت تُصْدِرُ لنا الأوامر طيلة الأعوام الماضية، وختم الرئيس"فوسيك" تصريحه موجِّها انتقاداً للاتحاد الأوروبي قائلا: لقد كان الاتحاد حبراً على الورق فقط.[60]

كما تلكأ الاتحاد الأوروبي عن مساعدة إيطاليا أيضا، ولقد قدمت لها على إثره رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" "Ursula von der Leyen" الاعتذار بسبب تأخر رد فعل الإتحاد بشأن تفشي وباء كوفيد-19.[61]

نخلص إلى أنّ التعاون الدولي لمواجهة الوباء كان محدودا، باستثناء المساعدات التي قدمتها بعض الدول وعلى رأسها الصين وروسيا، وبعض الدول العربية كالجزائر ومصر وقطر والإمارات...أما على مستوى المنظمات الدولية فلم تكن في المستوى المنشود في هذه الأزمة، لا من طرف المنظمات الدولية أو الإقليمية، رغم أنّ آخر قرار بشأن التغطية الصحية الشاملة اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة كان في شهر أكتوبر 2019، والذي أهم ما جاء فيه: نحن رؤساء وممثلو الدول والحكومات، نؤكد من جديد أنّ الصحة شرط أساسي وحصيلة ومؤشر لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.[62]

ولقد أكّد "روبرت جيرفيس""Robert Jervis" الأستاذ في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة، أنّه عندما نُلَخِّصُ الوضع بعد انتهاء الوباء، سنجد أنّ المشكلة الحقيقية ستتمثل في الإخفاق في العمل بشكل فوري على تشكيل تعاون دولي فعّال بين الدول؛ كما يرى "إيغور شاتروف" "Chatrov Igor"، رئيس لجنة خبراء صندوق التنمية الإستراتيجية الروسي، أنه مع اتخاذ بعض الدول لموقف مستقل وأحادي بشأن قضية العولمة، فإنّ الافتقار إلى المساعدة المتبادلة والتعاون بين الدول في مواجهة الأزمات لن يصبَّ في مصلحة أيّ طرف بسبب هذا الموقف.[63]

المطلب الثاني- مستقبل العلاقات الدولية ما بعد أزمة وباء "كورونا"

ليس هناك نظرية نستطيع بموجبها التعرف على جميع الأبنية والحركيات الرئيسية للعلاقات الدولية أو تفسيرها أو فهمها، ويؤكد في هذا السياق المؤرخون الدوليون أمثال "غاديس""Gaddis"، أنّه لا يوجد أياً من التقاليد الكبرى في النظرية الدولية قد تنبأ بسقوط الاتحاد السوفييتي، وتداعيات هذا الحدث التاريخي بعد ذلك على أوروبا وبقية دول العالم.[64]

ورغم أنّ نظريات العلاقات الدولية حسب رأي الخبير بمركز دراسات الأهرام الدكتور محمد عباس ناجي، تتطور باستمرار من أجل التعايش والتأقلم مع المتغيرات الجديدة التي تظهر على الساحة الدولية، سواء سياسياً أو اقتصادياً، فإنّ أزمة وباء "كورونا" ضربت الفرضيات الأساسية في الصميم؛ ويعتقد أنّ تلك النظريات بدورها أصبحت مصابة بالفيروس! فكل هذه النظريات تقريباً ستشهد تغييرات رئيسية بسبب أزمة "كورونا". وفي هذا السياق، يرى أنّ ما تسمى بـ"المدرسة الواقعية" ستواجه تحدياً رئيسيّاً يطال فرضيتها الرئيسية وهي القوة؛ ويتساءل: ما هي القوة الأساسية التي ستظهر بعد "كورونا"؟ هل هي قوة الدولة بمفهومها الواسع عسكرياً واقتصادياً وغيرهما، أم قوة المجتمعات ومناعتها؟ [65]

الفرع الأول– مستقبل العلاقات السياسية

في ظل الشعور الجماعي بالخطر على العلاقات بين الدول والشعوب، هل يطمح العالم إلى الخروج من هذه الكارثة الإنسانية بقدر أعلى من التضامن الجماعي واستعادة القيم الإنسانية لتحكم العلاقات بين الدول؟ أي هل نأمل بالمزيد من "أنسنة العلاقات الدولية"؟ أي جعلها أكثر إنسانية، وأنْ تعود القيم الإنسانية الراقية، خاصة التضامن المشترك في مواجهة خطر هذا الوباء الفتّاك، لتُعيد ضبط انفلات سياسات الحكم في كثير من الدول بالاتجاه نحو المزيد من "أنسنة الحكم" والمزيد من الثقة المتبادلة بين الحاكمين والمحكومين؟ [66]

لقد تضاربت الآراء حول مستقبل العلاقات الدولية بسبب أزمة وباء "كورونا"، فهناك فريق يرى بأنّ هذه الكارثة وما نجم عنها من نتائج سلبية في العلاقات الدولية ستؤدي حتما إلى تغيير في العلاقات الدولية وعلى المستوى الداخلي أيضا، في حين يرى البعض الآخر أنّ النظام الدولي سيبقى أحادي القطبية على الأقل خلال العقد الثالث من القرن الحالي.

أولا– الرأي المؤيد لتوقع حدوث تغيير في العلاقات الدولية

يرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق " كيسنجر" أنّ جائحة "كورونا" ستغيّر النظام العالمي للأبد، وأنّ الأضرار التي ألحقها تفشي الوباء بالصحة، قد تكون مؤقتة، إلاّ أنّ الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي خلفها، قد تستمرّ لأجيال عديدة.[67]

فمن المرجح أنّ علاقات بعض الدول، وخاصة الأوروبية منها، لن تكون كما كانت مع بقية دول الاتحاد الأوروبي قبل كارثة فيروس "كورونا" كما يرى الكثير من المراقبين، فهذه التكتلات السياسية تقوم على أساس التضامن والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة للدول الأعضاء، وقد برهن الاتحاد الأوروبي خلال هذه الأزمة على فشله الذريع في تحقيق مثل هذا التعاون والتضامن، مما سيثير الكثير من التساؤلات حول جدوى استمراره على الشكل الذي هو عليه الآن.[68]

ويرى الباحث محمد عزيز أنّه بعد أزمة "كورونا"، ستقف بلدان الاتحاد الأوروبي أمام نوع مختلف مِن التحديات التي من شأنها أن تَهز دعائم الاتحاد ووحدته وسط غياب مظاهر التضامن بين دُوَلِه وانكفائها ضمن حدودها الداخلية وتَجلّي حدود السياسات النيوليبرالية، وربّما يتبيّن أنّ الاتحاد الذي استطاع تجاوز تداعيات "بريكست" "Brexit" وأزمة اللاجئين والأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008؛ بات أكثر هشاشة وضعفًا من ذي قبل، بعدما أعادت أزمة انتشار الوباء الاعتبار إلى الدولة القومية؛ أي أنّ الدولة هي الملاذ الأخير للشعوب في وقت الأزمات الكبرى.[69]

أمّا الدكتور جهاد عودة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان، فيقول: إنّ العلاقات الدولية ستشهد تغيّرات جذرية عديدة، في مرحلة ما بعد أزمة وباء "كورونا"، فتداعيات الفيروس الصحية والاقتصادية فرصة سانحة لإعادة بناء نظام دولي جديد، وأوضح عُودَة أنّ في مقدمة التغييرات، ستظهر جلياً في طبيعة وشكل صراعات القوى العظمى، لاسيما التنافس بين الولايات المتحدة والصين من جهة، والولايات المتحدة وروسيا من جهة أخرى.[70]

كما يستبعد الأستاذ "روبن نيبليت" "Robin Niblett"، إمكانية عودة العالم بعد أزمة وباء "كورونا" إلى فكرة العولمة التي بدأت في أوائل القرن الواحد والعشرين؛ وحسب

الدكتورة "كوري شاك""Kori Schake"، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية، لن تُعتبر الزعيم الأول للعالم بعد الجائحة، وذلك نتيجة رد فعلها الذي طبعته المصلحة الضيقة للحكومة الأمريكية وعدم كفاءتها؛ حيث ترى بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تفِ بالتزاماتها التي كانت من الممكن أن تخفِّف الآثار العالمية للوباء إلى حدٍّ كبير، وذلك من خلال قيام المنظمات الدولية بتقديم التحذيرات والمعلومات المسبقة.[71]

ولكن من المتوقع أن ترتقي العلاقات الدولية بين مختلف الأمم لأنّ الأزمة مشتركة، ولأنّ الخوف عادة يجمع "القطيع"؛ فمن المفروض أن تقام العلاقات الدولية على المنطق والعقلانية والرغبة في التعاون المتبادل، لأنّ المصالح تطغى في أغلب الأحيان على العقل، فتنشب التوترات والمخاصمات.[72]

ويرى أغلب المتخصصين في مجال العلاقات الدولية حتمية الطابع التشاركي والتعاوني للعلاقات في النظام الذي سيتشكل بعد الجائحة، فقد أثبتت هذه الأزمة أنّ العمل الأحادي في النظام الدولي لن يحقق المطلوب، ولعلّ العلاقات الصينية– الأمريكية خير دليل على أنّ الصراع والتنافس لم يعد مُجْدياً في العالم الجديد، فعلى الدول التعاون وتحمل أعباء النظام الدولي بالتشارك لا بالقطيعة.[73]

ثانيا– الرأي المخالف لتوقع حدوث تغيير في العلاقات الدولية

وباء "كورونا"، وفق الخبرات التاريخية للأوبئة وتداعياتها على العلاقات الدولية خلال القرن العشرين، لن يترتب عنه تحول جذري في بنية العلاقات الدولية وشكل النظام الدولي، والذي سيظل على المدى المنظور أحادي القطبية، تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية مع استمرار طابع الصراع على التفاعلات الدولية في ظل الاتهامات المتبادلة حول مسؤولية نشر الفيروس بين الصين وإيران من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ثانية.[74]

كما يرى الأستاذ محمد بن سعيد الفطيسي أنّه يمكن القول بأنّ الانعكاسات والآثار التي خلَّفها فيروس "كورونا" على مستوى العلاقات الدولية، وإنْ كانت آثارها واضحة وقوية للغاية، وأحدثت شرخا واضحا في الذهنية السياسية الدولية، إلاّ أن ذلك – وإلى الآن على أقل تقدير– لا يمكن أن يؤثر بشكل جذري في النظام العالمي أو حتى على

مستوى العلاقات الدولية؛ وبمعنى آخر فإنّ النظام العالمي الذي تقبع على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، سيستمر كما هو خلال العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين، وأنّ هذه الأخيرة ستبقى القوة رقم واحد على المستوى الدولي، وأنّ ما يحدث لن يجعل من الصين أو حتى روسيا تحتل مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي القائم.[75]

فهناك إذن مبالغة كبيرة من قبل بعض المحلّلين الذين يتوقعون حدوث تحول جذري في السياسات الدولية، ورغم ما تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الأزمة من ضغوط بسبب سوء تقدير إدارة "ترامب" لخطورة انتشار الوباء، ورغم الخسائر البشرية والاقتصادية التي ستتعرض لها، فلن تُزاح عن قيادة العالم.[76]

الفرع الثاني– مستقبل العلاقات الاقتصادية

أدت الحرب التجارية الصينية–الأمريكية إلى حدوث مرحلة فارقة في العلاقات الثنائية بين البلدين، وحالة من التوتر الشديد والتنافس القوي، وتدهورت العلاقات بعدما كانت تتميز بالثبات والتوافق، الأمر الذي يُؤثر سلبا ليس فقط على العلاقات بين الطرفين؛ وإنما يؤثر أيضا على الأمن العالمي. ومع وجود مؤشرات على حرب باردة تكنولوجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، جعلت ظاهرة فيروس "كورونا" الأمور أكثر سوءاً، وقد اتضح ذلك في المؤتمر الأمني السنوي الأخير؛ حيث صرّحت المتخصصة في الشؤون الصينية "إليزابيث إكونومي""Elizabth Economy" أنّ أزمة "كورونا" من المحتمل أن تؤثر على العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على المدى المتوسط والبعيد، ومن المتوقع أن تُعيد أزمة "كورونا" تشكيل العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.[77]

ولقد أصدر صندوق النقد الدولي تحذيرا توقع فيه أنْ تتراجع معظم اقتصاديات الدول بنسبة 5%، ولوّح بأسوأ ركود يعرفه العالم منذ عام 1930، وأضاف الصندوق أنّه من المتوقع أن ينكمش أكبر اقتصاد في العالم بنحو 6%، وقدّر بأنّ معدل البطالة سيرتفع من 3.7% خلال عام 2019 إلى 10.4% خلال عام 2020؛ ويتوقع التقرير

الصادر عن صندوق النقد الدولي أيضا أنّ الاقتصاد العالمي سينمو بعد عودة النشاط الاقتصادي خلال عام2021 بنحو 5.8%.[78]

أمّا كيشور محبوباني الباحث في معهد آسيا للبحوث بجامعة سنغافورة الوطنية ومؤلف كتاب "هل فازت الصين؟" حول تحدي الصين للهيمنة الأمريكية، فيرى أنّ الجائحة لن تؤثر كثيرا على الاتجاهات الاقتصادية العالمية، ولكنها ستسهم في تسريع تغيير كان قد بدأ بالفعل، وهو الانتقال من العولمة التي تتمحور حول الولايات المتحدة إلى عولمة تتمحور حول الصين.[79]

ويرى البعض أنّ فيروس "كورونا" ما هو إلاّ جزء من نظرية المؤامرة، وآخرون يعتبرونه عقاب إلهي للصين نتيجة الأعمال الوحشية التي قامت بها تجاه الأقلية المسلمة " الأيغور"، في حين روّج آخرون بأنه سلاح بيولوجي تم تصنيعه في المختبرات بتقنية عالية، وهذا يُنْذِرُ بحرب بيولوجية قادمة، يكون فيها العلم والبحث العلمي من أدواتها، والتي تؤدي إلى تدمير الاقتصاد دون اللجوء لأسباب الحرب التقليدية التي تعتمد على الأسلحة والقوة العسكرية.[80]

الخاتمة

نخلص في الختام إلى أنّ فيروس "كورونا" أدخل العالم في أزمة عالمية ودائرة خطر غير مسبوقة في العلاقات الدولية السياسية منها والاقتصادية، وأنّ واقع العلاقات الدولية الرّاهن، يطرح تحديا كبيرا على العديد من دول العالم حاضرا ومستقبلاً. وكما كانت لتداعيات الأزمة سلبيات عديدة، فقد تكون هناك من دون شك إيجابيات في المستقبل في مجال العلاقات الدولية، وداخل الدول أيضا.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، أذكر ما يلي:

– كشفت هذه الأزمة أنّ بعض الدول لا تستطيع التخلي عن سياساتها وجشعها وعجرفتها وعدوانيتها، لأنّها متأصلة في سلوكها.

– كشفت هذه الأزمة أيضا هشاشة النظام العالمي الحالي الذي أنشأته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية كأداة للتحكم في العالم وتسييره وفقا لمخططاتها بما يكفل تحقيق مصالحها فقط.

– أبطل هذا الفيروس ادعاءات الدول التي توظف المنظمات الدولية لتحقيق سلامة وأمن البشرية.

– أظهرت هذه الأزمة عدم صحة بعض أسس نظريات العلاقات الدولية، وأبرزها النظرية المثالية والواقعية.

– ضعف التعاون الدولي بسبب سياسة الانعزال خوفا من انتشار العدوى من طرف معظم الدول، وامتناع دول أخرى عن مدِّ يد العون للدول المتضررة.

– أكّدت الأزمة ازدواجية المعايير في التعامل الدولي، فالعالم لم يكترث للشعوب المضطهدة بسبب الحروب وسياسة التمييز في كل من سوريا والعراق واليمن وفلسطين، وحتى داخل الصين نفسها التي تضطهد الأقلية المسلمة، لكنه أعلن حالة استنفار بسبب أزمة فيروس "كورونا".

– أكدت الأزمة الحالية حقيقة مفادها أنّ الحوكمة الفعالة تفوق مرتبة القوة المادية الاقتصادية أو العسكرية في التعامل مع التهديدات العالمية.

– يمكن أن يجعل الفيروس الدول تنزَع نحو الانغلاق وتعزيز المذهب التجاري المعتمد على الذات أكثر من نزوعها نحو التعاون المتبادل.

– سيشهد العالم تراجعاً عن العولمة المفرطة، بسبب تداعيات هذه الأزمة، وستعزّز الدول الطرح القومي، بسبب تحسن مكانة الحكومات في نظر شعوبها نتيجة تبنيها إجراءات طارئة في مواجهة هذا الوباء، ولسان حال هذه الحكومات يقول لشعوبها: لا تشكرونا؛ بل اشكروا "كورونا"!

– النظام العالمي الجديد سيكون نظاماً متعدد المراكز، وليس متعدد الأقطاب، خاصة وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية، تفاوض على القطبية الدولية فيما بينها وبين الصين.

– استبعاد أنْ تكون أزمة فيروس "كورونا" سبباً في تغييرات جذرية في النظام الدولي الراهن.

– ستأخذ الدول بعين الاعتبار أهمية القيم الإنسانية التي تركز على العمل الجماعي والتعاون المتبادل، وتقدير واحترام قيمة الإنسان والمحافظة على حياته.

– ستقوم بعض الدول بإعادة النظر في علاقاتها الدولية مع الدول التي خذلتها وتلك التي ساعدتها في ظل هذه الأزمة.

وعليه، ومما سبق ذكره، أقدم الاقتراحات التالية:

– يجب العمل على تعزيز أواصر التعاون الدولي، ونبذ كل الخلافات الدولية في مثل هذه الظروف.

– يجب فضح سياسات الدول الانتهازية، ففيروس "كورونا" أيقظ العملاق النائم، فمتى يستيقظ الضمير العالمي؟

– العمل على تعزيز القوة الاقتصادية لأنّها تُعتبر الأساس الأول لقوة الدول، خاصة في ظل مثل هذه الأزمات.

– اللجوء إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية بدلا من العالمية، مثل تكتل "البريكس" "BRICS".

وفي الأخير، يجدر بنا القول أنّ فيروس كورونا كان المحكّ الذي كشف عورة العولمة؛ وعليه، يجب الرجوع إلى مبادئ الأخلاق والدين والقيم الإنسانية، فهي الأساس في كل شيء، سواء على المستوى المحلي أو في مجال العلاقات الدولية؛ ونأمل أنْ تعمل العرب "الهارِبة والمُهرّبة" على ترقية القيم الإسلامية في تعاملها مع شعوبها ومع بقية دول العالم.

ولله درّ أمير الشعراء أحمد شوقي القائل:

وَإِنَّمَا الأُمَمُ الأَخْلاقُ مَا بَقِيَتْ فَإِنْ هُمُ ذَهَبَتْ أَخْلاقُهُمْ ذَهَبُوا.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(1) انظر د/ عصام عبد الشافي، وباء "كورونا" وبنية النسق الدولي، الأبعاد والتداعيات، المعهد المصري للدراسات، مصر 2020، ص3.

(2) د/ أماني صالح، د/ عبد الخبير عطا محروس، العلاقات الدولية، البعد الديني والحضاري، دار الفكر، دمشق 2008، ص88.

(3) د/ أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، العراق2007، ص44.

(4) د/ سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الخامسة، المكتبة القانونية، بغداد 2010، ص13.

(5) د/ محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2010، ص144.

(6) د/ أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص46–48.

(7) هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دون دار النشر، الأردن 2010، ص13،12.

(8) د/ سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص12.

(9) د/ علي خليل إسماعيل الحديثي، القانون الدولي العام، المبادئ والأصول، دار النهضة العربية، القاهرة 2010، ص13.

(10) صلاح الحصيّن، العلاقات الدولية بين منهج الإسلام ومنهج الحضارة المعاصرة، مكتبة العبيكان، الرياض 2008، ص16.

(11) جوزيف فرنكيل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، الطبعة الثانية، مطبوعات تهامة، جدّة، السعودية 1984، ص169.

(12) د/ مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، مفاهيم مختارة، الطبعة الثانية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، الجماهيرية العربية الليبية 2004، ص219.

(13) صلاح الحصيّن، مرجع سابق، ص82.

(14) نفس المرجع، ص75.

(15) د/ عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة المفكر، المجلد5، العدد5، جامعة بسكرة، الجزائر2010، ص122،121.

(16) د/ محمد خليل الموسى، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2004، ص297.

(17) سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية، ثلاثية الثروة، الدين، القوة، من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2003، ص53.

(18) د/ سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص71.

(19) أحمد قاسم حسين، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، مجلة سياسات عربية، العدد20، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر2016، ص124.

(20) د/ مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص219.

(21)محمد أحمد علي مفتي، العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي، دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مج27، ع2، جامعة الأسكندرية 1990، ص4.

(22) د/ عبد الحكيم سليمان وادي، ملخص حول النظريات في العلاقات الدولية، مركز راشيل لحقوق الإنسان، من الموقع الإلكتروني: http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=4437، تاريخ الإطلاع: 2020/04/30.

(23) د/ نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، دار عقل للنشر والترجمة، دمشق 2016، ص42.

(24) د/ سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص92.

(25) بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، دراسات مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي2009، ص249.

(26) د/ جوانيتا إلياس، د/ بيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة د/ محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2016، ص65.

(27) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي 2004، ص47.

(28) جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية، دراسة في المفهوم والظاهرة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 2010–2011، ص120.

(29) بول روبنسون، مرجع سابق، ص248

(30) كريس براون، مرجع سابق، ص58.

(31) د/ نايف بن نهار، مرجع سابق، ص45.

(32) د/ سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص97.

(33) سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2014، ص91.

(34) كريس براون، مرجع سابق، ص58.

(35) د/ نايف بن نهار، مرجع سابق، ص49.

(36) أحمد قاسم حسين، مرجع سابق، ص124.

(37) د/ عامر مصباح، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011، ص57،13.

(38) د/ أماني صالح، د/ عبد الخبير عطا محروس، مرجع سابق، ص165.

(39) د/ عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص121.

(40) د/ عامر مصباح، مرجع سابق، ص216،215.

(41) د/ سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص14.

(42) سكوت بورتشيل وآخرون، مرجع سابق، ص31.

(43) محمد اوبالاك، الوباء العالمي "كورونا" ومقتضيات القانون الدولي، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد27، جامعة الحسن الأول، المغرب 2020، ص354.

(44) د/ محمد محمد عبد ربه المغير، جائحة فيروس "كورونا" فرصة لتحقيق العدالة الإنسانية، مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد2، العدد5، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا 2020، ص18.

(45) عبد الستار قاسم، تداعيات "كورونا" على العلاقات الدولية والإنسانية، من الموقع الإلكتروني: https://www.raialyoum.com/index.php/%D8% ، تاريخ الاطلاع: 2020/05/02.

(46) تداعيات "كورونا" على العلاقات الدولية، من الموقع الإلكتروني:

https://www.nile.eg/%D8% ، تاريخ الاطلاع: 2020/04/22.

(47) نفس المرجع.

(48) مهدي كريم، وباء كورونا يُوَتِّر العلاقات بين الصين وروسيا، من الموقع الإلكتروني:

https://www.akhbaralaan.net/news/world/2 %، تاريخ الاطلاع: 2020/05/07.

(49) فيروس "كورونا" يهدد بدَقِّ إسفين في العلاقات بين أمريكا وبين السعودية والإمارات، من الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/news/politics/7% ، تاريخ الاطلاع: 2020/05/07.

(50) د/ محمد محمد عبد ربه المغير، مرجع سابق، ص15.

(51) ياسين بودهان، "كورونا" ودول الجنوب، أي تأثير؟ وأي مستقبل؟ من الموقع الإلكتروني:

https://arb.majalla.com/node/84476/%، تاريخ الاطلاع: 2020/05/01.

(52) محمد بن سعيد الفطيسي، مستقبل العلاقات الدولية في ظل فيروس كورونا "كوفيد 19"، من الموقع الإلكتروني: http://alwatan.com/details/379395 ، تاريخ الاطلاع: 2020/04/20.

(53) د/ أسماء حسين ملكاوي وآخرون، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر2020، ص67.

(54) د/ عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص08.

(55) عبد الستار قاسم، مرجع سابق.

(56) ياسين بودهان، مرجع سابق.

(57) أميرة أحمد حرزلي، التعاون الجزائري–الصيني المشترك في مكافحة وباء كرونا، من الموقع الإلكتروني: https://www.politics-dz.com/%d8% ، تاريخ الاطلاع: 2020/05/01.

(58) د/ سمير الددا، "كورونا"، هل سيكون له تداعيات على العلاقات الدولية والتكتلات السياسية؟ من الموقع الإلكتروني:
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/516733.html،
تاريخ الاطلاع: 2020/04/30.

(59) عدنان أبو عامر، فيروس كورونا يكشف الوجه العنصري الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، من الموقع الإلكتروني: https://www.trtarabi.com/opinion/%D9% ،تاريخ الاطلاع: 2020/05/07.

(60) نفس المرجع.

(61) الاتحاد الأوروبي يعتذر لإيطاليا، من الموقع الإلكتروني: https://arabic.rt.com/world/1100013- %، تاريخ الاطلاع:2020/05/11.

(62) انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين، المتعلق بالإعلان السياسي للإعلان الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة، وثيقة رقم: A/RES/74/2، بتاريخ:2019/10/18.

(63) كيف سيبدو العالم بعد جائحة فيروس "كورونا" الجديد؟ من الموقع الإلكتروني: http://arabic.news.cn/2020-04/02/c_138940554.htm ،
تاريخ الاطلاع:2020/04/24.

(64) سكوت بورتشيل وآخرون، مرجع سابق، ص43.

(65) هل يعزل "كورونا" نظريات العلاقات الدولية؟ من الموقع الإلكتروني: https://www.okaz.com.sa/news/politics/2017373 ،
تاريخ الاطلاع: 2020/04/28.

(66) د/ محمد السعيد إدريس، "كورونا" وفرص أنسنة العلاقات الدولية، من الموقع الإلكتروني:http://hadfnews.ps/post/66397/% ،تاريخ الاطلاع: 2020/04/29.

(67) د/ محمد البنعيادي وآخرون، عالم ما بعد الجائحة، قراءات في تحولات الفرد والمجتمع والأمة والعلاقات الدولية، منشورات جمعية النبراس للثقافة والتنمية، وجدة، المغرب 2020، ص339.

(68) د/سمير الددا، مرجع سابق.

(69) ياسين بودهان، مرجع سابق.

(70) من الموقع الإلكتروني: https://m.alwafd.news/%،
تاريخ الاطلاع: 2020/05/01.

(71) محمد بلعيشة، كيف سيبدو العالم بعد جائحة الفيروس التاجي؟ مجلة قضايا آسيوية، ع4، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا 2020، ص163، 168.

(72) عبد الستار قاسم، مرجع سابق.

(73) محمد بلعيشة، مرجع سابق، ص169.

(74) د/ عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص07.

(75) محمد بن سعيد الفطيسي، مرجع سابق.

(76) د/ محمد البنعيادي وآخرون، مرجع سابق، ص267.

(77) هالة محمود طه دودين، العلاقات الصينية الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفيروس "كورونا"، مجلة قضايا آسيوية، ع4، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا 2020، ص23،22.

(78) بوادر أزمة اقتصادية عالمية في الأفق بسبب فيروس كورونا، من الموقع الإلكتروني:
https://www.politics-dz.com/%d8%، تاريخ الاطلاع: 2020/04/30.

(79) هكذا يبدو العالم بعد كورونا... نهاية النفوذ الأمريكي وصعود الصين،
من الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/news/politics/2 -%،
تاريخ الاطلاع: 2020/04/24.

(80) هالة محمود طه دودين، مرجع سابق، ص25.